مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

معنى السيادة في أدبيات بعض نخب الحركة الوطنية التونسية أثناء الحقبة الاستعمارية
محاولة في الفهم

د. فتحي العايدي
أستاذ مساعد – قسم التاريخ
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة صفاقس – الجمهورية التونسية

مُلَخّص

لئن حافظت معاهدة باردو (١٢ ماي ١٨٨١) على مظاهر السيادة الشكلية للبلاد التونسية، حيث استمرت المؤسسات السائدة قبل الحدث الاستعماري، فإن نظام الحماية قد تخلى عليها تدريجيًا وراهن على هياكل مغايرة مثلت بدورها عنوانًا لطمس السيادة الوطنية وإثبات سيادة المستعمر. ولما كانت نخب الحركة الوطنية متفطنة إلى أبعاد الاستعمار فقد جاءت أدبياتها مناقضة لمشاريعه وبناءً على ذلك كان الصراع من أجل التحرر محكوما بالدفاع على سيادة شرعية وأخرى زائفة ومفروضة. ومن وراء طرح مفهوم السيادة حاولنا في هذه الدراسة رصد خصوصية الحركة الوطنية التونسية ومدى قدرة مكوناتها على استثمار المنعطفات التاريخية التي أوهنت نظام الحماية وكشفت عيوبه وتناقضاته وفي جانب آخر سعت النخب السياسية بطرائق مختلفة (المقاومة العنيفة والتفاوض) إلى إقناع رموز الاستعمار في الداخل والخارج على تقديم تنازلات مثلت بدورها أولى بوادر تركيم المطالب السيادية التي حملت في معانيها الرغبة في التحرر الذي جسم السيادة الوطنية سنة ١٩٥٦. وعمومًا فإن مطلب السيادة التونسية قد عرف تطورًا مرحليًا حيث تبنته القبائل الثائرة بطريقة غير واعية أثناء ١٨٨١ واتخذت من الجهاد ضد النصارى شعارًا للدفاع على مجال تعتبره حكرًا عليها. وتدريجيًا لقي مفهوم السيادة حظوة لدى النخب الإصلاحية التي عبرت عليه في الصحافة ومع تشكل الأحزاب السياسية في العشرينات وتنوع فصائلها تجذر مطلب تحقيق السيادة وبات محورًا مركزيًا في المدونة السياسية المناهضة للاستعمار.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٠٦ مايو ٢٠٢١
تاريخ قبول النشر: ٢٥ مايو ٢٠٢١

كلمات مفتاحية:
السيادة؛ النخبة التونسية؛ الصراع؛ استعمار؛ حركة وطنية؛ مقاومة؛ التحرر

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.21608/KAN.2021.231383

الاستشهاد المرجعي بالمقال:
فتحي العايدي، "معنى السيادة في أدبيات بعض نخب الحركة الوطنية التونسية أثناء الحقبة الاستعمارية: محاولة في الفهم".- دورية كان التاريخية.- السنة الرابعة عشرة- العدد الثاني والخمسون؛ يونيو ٢٠٢١. ص ١٠٠ – ١٠٦.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: aydifethi@yahoo.fr
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دَّورِيةُ كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

تجدر الإشارة إلى أن السيادة مفهوم مستعص من حيث التحديد، إذ هو لفظ مجرد استحوذ عليه القاموس السياسي وأضحى لصيق السجل الدبلوماسي. إلا أن هذا المفهوم لا يرتبط بمعنى واحد ضيق، حيث أصبحنا نتحدث مثلا على سيادة الأرض وسيادة العائلة وسيادة رأس المال وسيادة الأحزاب وسيادة الذاكرة وسيادة المجتمع وسيادة القانون... لكن هل يمكن أن نختزل هذه السيادات في سيادة جمعية وموحدة تجسمها الدولة بما هي سيادة ينظمها القانون.

ورغم تنوع التعريفات تمكن المؤرخ وعالم الاجتماع ماكس فيبر نسبيا من التأسيس لهذا المفهوم معتبرا السيادة نمطا من السلطة لا تخضع في جوهرها إلى الإكراه بقدر ما تتسم فيها العلاقة بين الحاكم والمحكوم بالشرعية[1]. والملاحظ أن هذا التعريف وإن اعتبر معنى السيادة نقيض التبعية والطاعة، فإنه لم يخرج عن دائرة النظر في المفهوم انطلاقا من نقد طبيعة الدولة وعلاقة السلطة بالمجتمع. وهو نفس المدخل الذي صاغه كل من الكواكبي وخيرالدين اللذين عالجا مسألة الطابع الاستبدادي للحكام من خلال محاولة الحد من سيادتهم والإقرار بنمط جديد من السيادة[2].

إلا أن التعاطي مع مفهوم السيادة في إطار العلاقة بين مستعمر ومستعمر قد يطرح عديد الإشكالات، سيما أن المفهوم في حد ذاته قد خرج من دائرة البت في شكل السلطة بين الحاكم والمحكوم إلى الطعن في شرعية سيادة المحتل وعدم الاعتراف بها من أساسها مقابل الدفاع على سيادة محلية ثابتة لكنها ظلت مهددة، خاصةً أن من مساعي الاستعمار هي فرض سيادة وطمس أخرى.

ومن هذا المنطلق يمكن أن نعتبر النضال الوطني صراعًا من أجل إثبات السيادة الحقيقية للبلاد والعباد في مواجهة سيادة مفروضة وأحيانًا "زائفة" لأنها تقوم على الخداع (مهمة تحضير الشعوب). وتبقى أشكال الكفاح وطرق قمعها محكومة برغبتين متباينتين، حيث تسعى الأولى إلى تجذير سيادة شرعية رغم نقائصها وأخرى تحاول فرض نقيضها بما يتلاءم والمشروع الاستعماري. وعموما ظل مسار تجسيم السيادة وتحقيقها في أدبيات الحركة الوطنية رهين صراعاتها وتناقضاتها مع المستعمر الذي يريد هو نفسه تأمين سيادته والتشريع لها (معاهدة باردو / معاهدة المرسى..) مقابل ذلك سادت إرادة في سحب سيادة محلية مولى عليها وبالتالي استرجاع الحق في سيادة تسيير وتدبير شؤون البلاد. وبهذا المعنى فإن ظروف نشأة سيادة الاستعمار قد رافقها نضال من أجل تقويض مساراتها. ألا يتطابق هذا الصراع بدقة مع ما ذكره عالم الاجتماع الألماني "جورج زيمل" بقوله: "إن التوق إلى الحرية وتحقيقها... ينجر عنه حالاً الطموح إلى السيادة.."[3]. وبناء على ذلك حاولنا رصد معنى السيادة وأشكال تثبيتها انطلاقا من رؤى الفاعلين في الحركة الوطنية ودلالات أقوالهم على اعتبار أن معنى هذا المفهوم قد تطور بالتوازي مع حركية الزمن الاستعماري وكلما تجذرت مشروعية الكفاح إلا وتضاعف الوعي بشرعية السيادة الوطنية.

أولاً: معنى السيادة
(بين هواجس العامة و"براقماتية" النخب)

إن البحث في مفهوم السيادة ضمن أدبيات الحركة الوطنية بما هي رغبة في التحرر والانعتاق قد أملى علينا التساؤل حول مدى اعتبار المقاومة المسلحة في السنوات الأولى للاستعمار ضرب من ضروب المساعي للحفاظ على السيادة. هل فعلا تترجم حركة المقاومة إبان إعلان الحماية الوعي بانتهاك الاستعمار لسيادة البلاد؟

بالعودة إلى التعريف الذي قدمه عبد الله العروي للسيادة التي يرى أنها "كل ما يستوعبه الفرد ويترجمه إلى ولاء يعطي ركيزة معنوية قوية للدولة"[4] تصبح المقاومة على "عفويتها" الوجه المعنوي الذي يجسد شرعية الدولة. ومهما يكن من أمر ما دام فعل الدفاع على السيادة حاضرًا، فإنه يصبح للشعور الوطني الذي رافق القبائل معنى ومغزى حتى وإن كان دفينًا[5]. ألم تتوحد القبائل وتجاوزت نسبيا خلافاتها على اعتبار أن الاستعمار عدو يهدد كيانها وسيادتها كما تراها وتتفهمها[6]. ألا يعد هذا السلوك وعيا جليا بتعارض سيادة أجنبية مع سيادة محلية؟ هل يختزل فعل المقاومة في حد ذاته الوعي بسيادة "وطنية" مهددة؟

إذا لم تكن ردود الفعل إزاء الظاهرة الاستعمارية كذلك فبماذا يمكن أن نفسر نقد محمد الصادق باي من قبل زعماء المقاومة لما شاع خبر "بيعه البلاد" وبلغ الأمر حد التهكم عليه من خلال تنظيم القصائد الشعرية حول شخصه واتهامه بالخيانة.[7] إن استنطاق ذاكرة المقاومة وإعادة إنعاشها يؤكد نسبيًا وعي الأهالي بخطورة ما يجري وما تشبثهم بواقعهم المحلي إلا في معنى من معانيه الحفاظ على سيادة رغم نقائصها. وعموما تعد المقاومة رغم هناتها وإخفاقاتها إرادة ووعيًا جنينيًا لحماية سيادة تاريخية سادت على المجال ومكوناته البشرية.

وتدريجيًا مثل العمل الصحفي أولى الأشكال الأدبية للتعبير على السيادة الوطنية وتجلى في ما نادت به جماعة الحاضرة من ضرورة احترام الشعائر والمعتقدات الدينية وجدوى إقامة شواهد للأمة التونسية تدل على وجودها (إصلاح التعليم التقليدي/ التمثيل في المجالس النيابية...) وكانت الغاية من ذلك "المحافظة على القيم الثقافية الوطنية".[٨] وبالتوازي مع تأسيس حركة الشباب التونسي (فيفري ١٩٠٧) تبلور مفهوم السيادة وأصبحت معانيه أكثر وضوحًا خاصّة بعد صدور جريدة "التونسي" الناطقة باللغة الفرنسية. وفي هذا السياق عكست أغلب مقالات عبد الجليل الزاوش وعلي باش حامبة عن الدستور ومسألة النهوض بالتعليم ومقالات أحمد الصافي عن التجنيس وعيا بطمس الاستعمار لمعالم السيادة الوطنية.[٩] بيد أن مضامين هذه المقالات بقدر ما كانت جريئة في طرحها كانت نتاج نزعة إصلاحية لا ترى في تجسيم بعض مرتكزات السيادة مسا بمهمة فرنسا في تونس، بل كان تقديم هذه المطالب على أساس سياسة مشاركة التونسيين في إدارة شؤون بلادهم إلى جانب الفرنسيين. وفي هذا الإطار يذكر علي باش حامبة: "..فعندما يطلب الشباب التونسي قدرًا كبيرًا من الحرية والنور والعدالة فهو لا يتنكر لفرنسا كما يوحي البعض وإنما يؤكد بوضوح ثقته في أمة يعرفها ويقدر تاريخها المجيد".[١٠] والأهم من ذلك كان مفهوم السيادة في علاقة بفكرة الجامعة الإسلامية.[١١]

هل يعكس هذا التمشي الذي توخته حركة الشباب تخاذل عناصرها أم أن إكراه الواقع وموازين القوى قد حتم اتباع سياسة المراحل لتجسيم السيادة؟ لا شك أن تركيز زعماء الشباب في مطالبهم على نقد تناقضات نظام الحماية كان الهدف من ورائه إرغامه -دون الدخول في مواجهات معه- على تقديم تنازلات ستمثل هي بدورها مدخلا لإثبات السيادة المحلية وإعادة إنتاجها وبذلك كان مبدأ تكريس السيادة خاضعا في تصورات جماعة "التونسي" لمسار لا يتعارض فيه المشروع الاستعماري وأبعاده مع رغبة النخب في تطوير شؤون بلادها. **لكن إلى أي مدى كان هذا الخيار ناجعًا في تحقيق السيادة الوطنية بمختلف جوانبها؟**

يبدو أن سياسة التشريك ومحاولة إقناع الأوساط الاستعمارية بجدوى الاعتراف بسيادة التونسيين في تدبير شؤونهم من خلال انتدابهم في الوظائف وتمثيلهم في المجالس لم تكن مجدية في ظل مناهضة غلاة المعمرين لهذا التوجه وبذلك فشل هذا الطرح وانتهى الأمر بمعارضة حركة الشباب التونسي لإجراء تحويل مقبرة الزلاج ملكا بلديا ورأت في ذلك انتهاكا لسيادة الأهالي على هذه المقبرة بل واعتبرت ذلك مسًا بالشعائر الدينية وخصائص الشخصية التونسية.[١٢] والملاحظ أن النفي والإبعاد قد غذى لدى زعماء حركة الشباب مراجعة طرق نضالهم في فرض مظاهر السيادة التي عبرت عليها مجلة "المغرب".

ثانيًا: تباين بدائل التنظيمات السياسية وتطورها في طرح مفهوم السيادة وتوظيفه

لقد ترسخ مفهوم السيادة والرغبة في تجسيمها أكثر مع نشأة الحزب الحر الدستوري من ذلك تضمن كتاب "تونس الشهيدة" مطالب تعكس مشاغل الوطنيين ورغبتهم في التكريس الفعلي لسيادة البلاد من خلال الدعوة إلى تنظيم السلط العمومية وضمان الحريات وإصلاح الإدارة بما يضمن حق التونسيين في الوظائف بمعزل عن أفكارهم ومعتقداتهم.[١٣] كما تجلى حرص الحزب الحر الدستوري على تحصين مقومات الشخصية التونسية من خلال الدفاع ع اللغة العربية وإصلاح العدلية. ومهما يكن من أمر، حمل منعطف العشرينيات بوادر الاعتراف بالسيادة التونسية، حيث تم إنشاء وزارة للعدلية (أفريل ١٩٢١) كما تم انتزاع حق التونسيين في التشريع من خلال تأسيس المجلس الكبير(جويلية ١٩٢٢) الذي عوض الندوة الاستشارية.[١٤] ولما توخى قادة الحزب الدستوري سياسة الوفود فقد ارتأى مساندة الباي لمطالبهم باعتباره رمزًا لسيادة البلاد مهما كانت مواقفه. وفي هذا المستوى يمكن أن نعتبر محاولة محمد علي الحامي تأسيس نقابة وطنية مستقلة عن النقابات الأجنبية هي في النهاية شكل من أشكال تكريس سيادة العمال الذين عانوا لردح من الزمن من حيف التمييز في الأجور والتشريعات.[١٥] هذا ولا ننسى مواقف الطاهر الحداد الذي انتقد مثلاً وضعية الفلاحين بعد أن سحب الاستعمار منهم سيادتهم على أراضيهم.[١٦]

وإن اعتبرت مطالب الحزب الدستوري المتعلقة بالسيادة التونسية في مجملها امتدادًا للحركة الإصلاحية التي راهنت على سياسة التشريك، فقد عرف المفهوم تدريجيًا نقلة نوعية من حيث الطرح بالتوازي مع التحولات التي شهدها المجتمع التونسي في ثلاثينيات القرن العشرين وتجلى ذلك في المقالات التي كتبها الحبيب بورقيبة معتبرًا الحفاظ على السيادة وضرورة حمايتها هدفًا يسعى العمل الوطني من خلاله إلى مواجهة

الإدارة الاستعمارية التي سعت منذ فرض معاهدة الحماية إلى تحطيم مقوماتها. ولمزيد تأصيل المفهوم رأى بورقيبة أن الحفاظ على السيادة هو في نهاية المطاف مقاومة لمحاولات طمس للشخصية التونسية. وكان الربط بين السيادة ومعالم الشخصية في تقديرات النخب السياسية ضروريًا طالما أن الأولى هي نظريًا الشكل الذي يحمي الذاتية التونسية وخصوصياتها وصدا للمشاريع الاستعمارية. ولعل في هذا السياق ينخرط دفاع بورقيبة على الحجاب[١٧] ومقاومة مسألة التجنيس. وأكثر من ذلك انتقد وضع بعض المؤسسات التي تعتبر رمزا من رموز السيادة مثلما هو الشأن بالنسبة إلى القضاء الشرعي.[١٨]

وعمومًا وإن حافظ جماعة "العمل التونسي" على جوهر الطرح الذي قدمه رواد حركة الشباب والحزب الدستوري من ألا يتم استرجاع السيادة بمعزل على فرنسا نفسها[١٩] فقد قطعوا مع سياسة التشريك واستبدالها بمفهوم "التعاون الحر" وهو خيار كان الهدف منه محاولة التأثير في تصورات السلطة الاستعمارية لنظام الحماية في حد ذاته بما يجعل سيادة الدولتين الحامية والمحمية على درجة متساوية كما تضبطها نظريًا معاهدة باردو.

وقد برز مفهوم السيادة ومعناه أكثر وضوح بالتوازي مع رغبة الحزب الدستوري الجديد في تجذير كيانه من خلال فكرة الاتصال بالجماهير التي يعتبرها هي ذاتها مصدرًا من مصادر سيادته كحزب سياسي. ودفاعا عن المؤسسات الأهلية ظهرت عديد المقالات الصحفية التي انتقدت طبيعة السياسة الاستعمارية في اختيار القياد (العمال) والتي اعتبرها يوسف الرويسي في كتاباته تعد على السيادة البلاد خاصة أن نظام الحماية قد أسند هذه الخطط لغير مستحقيها وهم من معاونيه. وفي هذا السياق يتساءل: "كيف يعقل إسناد وظيفة تتشخص فيها سيادة الحكومة التونسية إلى بعض قدماء المحاربين..؟ إن للاستعمار بهذه البلاد برامج منظمة وطرق مسنونة كلها ترمي إلى محق السيادة التونسية".[٢٠]

ورغم تآمر نسبة كبيرة من القياد ضد قيادات الحركة الوطنية فقد دافع الدستوريون على حرمة مؤسسة القيادة ودعوا إلى عدم توهين سلطة القايد باعتبارها "السلطة الوحيدة التي بقيت للتونسيين"[٢١] وأنها "تمثل بحق الشخصية التونسية.[٢٢] وأعمق من ذلك اعتبر إضعاف سلطة القايد تقليصا من سلطة الباي.[٢٣] وبلغ الأمر حد المطالبة بتحرير القياد من سلطة المراقبين المدنيين والدعوة إلى أن يكون وضع القايد مشابها لمكانة الوالي في فرنسا. ولعل صدور أمر ٣١ ماي ١٩٣٧ المنظم لسلك القياد يُعَدّ نتاجًا لهذه الموجة من الانتقادات التي عكست حال أعرق المؤسسات الأهلية التونسية.

وفي المجال الاقتصادي قدم محمد شنيق[٢٤] عرضًا بين فيه تردي قطاع الحرف وقد دافع على الشاشية لحمايتها كحرفة من الاندثار واعتبرها رمزًا من رموز السيادة.[٢٥] ويبدو حرص الدستوريين على الاهتمام بمرتكزات السيادة في هذا الظرف مرتبط بطرح مسألة (١٩٣٧) السيادة المزدوجة في فترة المقيم العام "أرمون قيون".[٢٦] وفي إطار حق الأهالي التونسيين في تقرير مصيرهم استثمر قادة الحركة الوطنية أحداث أفريل ١٩٣٨ وطالبوا بفرض سيادة التمثيل الحقيقي للشعب دون أية وصاية. ولما تعطل العمل الوطني بفعل التضييقات التي انتهجتها السلطة الاستعمارية إبان اندلاع الحرب العالمية الثانية تم توظيف الشأن الثقافي لإبراز عيوب نظام الحماية مقابل تعزيز ملامح ومعالم السيادة المحلية.

ومع اعتلاء المنصف باي العرش (١٩جوان ١٩٤٢) بادر بترميم صورة العائلة الحسينية نظرًا لما تحمله من رمزية سيادية وسياسية، وكان من أهم مطالبه التي قدمها في لائحة إلى الحكومة الفرنسية إنشاء برلمان تشريعي يكون التونسيون ممثلين فيه تمثيلاً حقيقيًا. وللمرة الأولى تفاعل التونسيون مع حكومة محمد شنيق الأولى التي كونها الباي (اجانفي ١٩٤٣) و"أراد من خلالها إظهار استقلالية السلطات التونسية وإمكانية اتخاذ الباي الممثل للسيادة التونسية قرارات بمنأى عن المقيم العام".[٢٧] وقد رأى الدستوريون في هذه الوزارة الاضطلاع بمهمة "الدفاع عن كرامة التونسيين وشرف البلاد واستقلالها الذاتي".[٢٨]

والملاحظ أن قرار إقالة المنصف باي (١٤ماي ١٩٤٣) لم يثن البعض من قادة الحركة الوطنية من التأكيد على مسألة السيادة من ذلك وجه الهادي نويرة مذكرة إلى المقيم العام (٨مارس ١٩٤٤) موضحا أن معاهدة الحماية لا تنفي وجود دولة تونسية ممثلة في شخص الباي.[٢٩] ولئن تم تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل (٢٠ جانفي ١٩٤٦) في ظل الفتور الذي عرفه النشاط السياسي، فقد رغب حشاد في إحياء تجربة الحامي بما يضمن استقلالية العمل النقابي وفي ذلك معنى من معاني تكريس السيادة الفعلية للعمال التونسيين في الدفاع عن مصالحهم.[٣٠]

وبدوره أثار مضمون اللائحة التي أفرزها مؤتمر الاستقلال (٢٣ أوت ١٩٤٦) قضية السيادة بجدية من ذلك أقرت اللائحة المذكورة "أن البلاد التونسية قبل ١٨٨١ كانت دولة تتمتع بسيادتها التامة....وحيث أن سيادة البلاد التونسية معترف بها من مجموع الدول وقد أيدتها المعاهدات العديدة مع الدول الأجنبية....وحيث أن معاهدة باردو لم تكن لتفصل البلاد التونسية على المجموع الدولي ولم تلغ سيادتها الخارجية والداخلية...فلهاته الأسباب يصرح المؤتمر الوطني التونسي بأن الحماية نظام سياسي واقتصادي لا يتفق مطلقا مع مصالح الشعب التونسي ولامع حظه في التمتع بسيادته....و يعلن عزم الشعب التونسي ...الانضمام كدولة ذات سيادة لجامعة الدول العربية وجامعة الأمم المتحدة .."."[٣١]

وخلال هذه الحقبة ظهرت أدبيات تعكس تشبث النخب السياسية بالسيادة الوطنية من ذلك ألف الحبيب ثامر سنة ١٩٤٨ كتابًا بعنوان "هذه تونس" مبينًا مسئولية فرنسا في فقدان البلاد التونسية لسيادتها من ذلك قوله، " بمجرد أن اغتصبت فرنسا مقاليد الحكم من أيدي أصحاب البلاد أسرعت إلى تقويض دعائم هذا النظام فألغت الدستور وحلت المجلس التشريعي وبذلك أصبحت بيدها كل الوسائل التامة لإصدار سلسلة من القوانين التي تمكنها من السيطرة على البلاد.."."[٣٢]

وفي الاتجاه نفسه أصدر علي البلهوان كتابه "نحن أمة" وانتقد الأشكال التي توختها فرنسا لسحب السيادة التونسية من ذلك قوله: "..إذا سلمت الدولة الضعيفة أشياء من سيادتها إلى دولة قوية تحت تأثير الضغط والقوة فإن ذلك يعد فاسدا طبق مبادئ القانون. هكذا... تسلمت فرنسا جزء عظيما من السيادة التونسية وخولت لنفسها الحق في أن تملي على الدولة التونسية ما تريد من الإصلاحات... وبذلك حلت السيادة الفرنسية محل سيادتنا.. لقد أخذت فرنسا تقرض تلك السيادة كما يقرض الجرذان أصل شجرة عظيمة ليسقطوها...وهنا أيضا يظهر تدليس الاستعمار لأنه لم يقض على السيادة التونسية جهارا بل تسلل إليها...حتى استحوذ عليها استحواذا ..صارت هكذا مؤسسات الدولة التونسية قوالب جوفاء قد امتص الفرنسيون لبابها..(إن الدولة) إذا لم تناضل عن حياتها ...تسلط عليها غيرها فابتلعها"."[٣٣]

ومباشرةً بعد عودته من المشرق (٨ سبتمبر١٩٤٩) تحول بورقيبة إلى فرنسا (١٢أفريل ١٩٥٠ لعرض مشروع إصلاحات تضمن سبع نقاط تمحور أغلبها حول التكريس الحقيقي لمبدأ السيادة الوطنية ومنها بالخصوص إقامة سلطة تنفيذية تونسية تعبر على سيادة البلاد وتشكيل حكومة تونسية صرفه وإحداث بلديات منتخبة وبعث مجلس وطني منتخب مهمته الإعداد لدستور يضبط العلاقات بين تونس وفرنسا على أساس احترام السيادة. إلا أن هذا النشاط قد اقترن بمناهضة عديد الأوساط الاستعمارية لهذا التمشي. وقد عبرت عن هذا التوجه مذكرة ١٥ ديسمبر ١٩٥١ التي أعلنت على تمسك فرنسا بمبدأ السيادة المزدوجة وهو ما فتح الباب لخوض معركة التحرير والتجسيم الفعلي للسيادة. وليس من قبيل الصدفة أن يكتب بورقيبة في هذا الوقت بالذات مقالاً اعتبر فيه أن المشكل التونسي الفرنسي هو مشكل سيادة.[٣٤] ولئن أفضت أساليب النضال السياسي وأشكال المقاومة المسلحة إلى تحقيق الاستقلال الداخلي وبداية الاعتراف بالسيادة التونسية (خطاب منداس فرانس ٣١-٠٧-١٩٥٤)،[٣٥] فقد أقرت اتفاقيات ٣جوان ١٩٥٥ السيادة التونسية. إلا أن تقييم ما تضمنته هذه الاتفاقيات من نقائص قد مثل مدخلا لنقد أبعادها وأكثر من ذلك منطلقا للانشقاق، حيث اعتبرها صالح بن يوسف مسا بالسيادة التونسية لأنها منحت الدفاع والشؤون الخارجية لفرنسا كما أبقت على حق الفرنسيين في امتلاك الأراضي ورأى أن فرض السيادة الحقيقية لا يتم إلا في إطار سيادة مغاربية.

ومهما يكن من أمر مثل برتوكول الاستقلال اعترافًا قانونيًا بسيادة تونس التي تمت مأسستها من خلال انتخاب مجلس تأسيسي (٢٥-٣-١٩٥٦) وتشكيل حكومة وطنية (١٤-٠٤-١٩٥٦) كما تم إنشاء جيش وطني واسترجعت المصالح الأمنية ببعث سلك للحرس الوطني (أفريل ١٩٥٦). وقد تجسمت السيادة الخارجية من خلال تعيين سفير لفرنسا بتونس معوضا خطة المندوب السامي، ومن نتائج ذلك انضمام تونس كعضو في منظمة الأمم المتحدة (١٢-١١-١٩٥٦) وانخراطها فعليا في جامعة الدول العربية (١-١٠-١٩٥٨). إلا أن تواصل الحضور العسكري الفرنسي بالبلاد التونسية جعل من هذه السيادة منقوصة في تقديرات قطاع من النخب والبعض من العامة. وفي هذا السياق كانت معركة الجلاء العسكري ببنزرت (جويلية ١٩٦١) آخر حلقات الكفاح لاكتمال معالم السيادة الوطنية والتي انتهت بسن قانون الجلاء الزراعي (١٢ماي ١٩٦٤).

خَاتِمَةٌ

إن المتتبع لتاريخ تونس المعاصر يلمس وعي النخب السياسية بأن السيادة هي جوهر التناقض والعداء بين المستعمر والمستعمر وليس من اليسير استرجاعها بحكم موازين القوى اللامتكافئة. ومن هذا المنطلق تشكلت ملامح السيادة الوطنية على مراحل وولدت على دفعات، ذلك أنه إلى حدود ثلاثينيات القرن العشرين لم يكن من السهل طرحها بجدية بمعزل على مقومات الظاهرة الاستعمارية. وإن تباينت طرائق وأشكال إعادة بناء السيادة المفقودة بين مختلف مكونات الحركة الوطنية فقد استثمرت الأحزاب السياسية المنعطفات التي أوهنت نظام الحماية مقتنصة المناسبات التي أبرزت عيوبه وتناقضاته لإقناع رموزه وأحيانًا إرغامهم على تقديم تنازلات مثلت بدورها أولى بوادر تركيم المطالب السيادية التي حملت في معانيها الرغبة في التحرر.

هل بات مفهوم السيادة ومعناه ثابتًا بعد الاستقلال كما طرحته التشكيلات الحزبية في الفترة الاستعمارية؟ هل تغير معنى السيادة لدى الحزب الدستوري من حزب حركة وطنية إلى حزب حاكم؟ نطرح هذه التساؤلات على ضوء المسار التحديثي الذي دعا إليه النظام الورقيبي حيث لم يعد الحجاب ولا الشاشية عنوان الهوية والشخصية ولا هما جزء من سيادة البلاد، بل تحت غطاء شرعية النضال واحتكارها هيمنت سيادة حزب الدولة القائم أساسًا على سيادة الأفراد والزعامات. وإن كانت في السابق مفاهيم مثل الحرية والديمقراطية من دعائم السيادة فقد أضحت في ظل نظام الحزب الواحد نقيض السيادة من ذلك اتهمت نواة المعارضات الناشئة بمحاولات تحطيم أسوار تلك السيادة والتآمر ضدها.[٣٦] ألا تكون السيادة استراتيجيًا الدولة لتحصين نفسها؟ هل يكون نضال الأحزاب زمن الاستعمار من أجل تحقيق سيادة البلاد هو في نهاية المطاف سعي إلى تجذير سيادتها هي نفسها بما يضمن هيمنتها وحيازتها للقوة.

الاحالات المرجعية:

(١) فيبر (ماكس)، **الاقتصاد والمجتمع**. (ترجمة محمد التركي). بيروت، ٢٠١٥ ص ١٣.

(٢) الكواكبي (عبد الرحمان)، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**. القاهرة ،٢٠١٣ (ط٢ /تحقيق محمد فنحي أبوبكر) انظر الفصل المعنون "ما هو الاستبداد؟ (ص ص٥٥-٦٤) والفصل الأخير "الاستبداد والتخلص منه" (ص ٢١٥-٢٣٤). التونسي. (خير الدين)، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**. تحقيق علي الشنوفي، تونس، ١٩٧٢. ص ٢٢.

(٣) سيمل (جورج)، **علم الاجتماع**. ١٩٠٨ ص ١٩٧ (ذكره ماكس فيبر في كتابه، **الاقتصاد والمجتمع**.. ن.م ص ٩٤.

(٤) العروي (عبدالله)، **مفهوم الدولة** . بيروت، ١٩٨٤. ص ٣٩-٤٠

(٥) الشابي (لطفي)، "ملاحظات حول بروز الوعي الوطني التونسي. (١٨٨١-١٩٣٩)" في ، **الثقافات والوعي الوطني في العالم العربي المعاصر** . منشورات مؤسسة التميمي. تونس، ١٩٩٩.ص ص ١٧٥-١٨٨.

(٦) العايدي (فتحي) ، جوانب من المقاومة المحلية بالأرياف : انتفاضة وادي الزرقة وتبعاتها نموذجا (١٨٨١-١٨٨٥). **روافد** ، عدد ١٠ ، ٢٠٠٥ .

(٧) بلحولة (محمد علي) ، **الجهاد التونسي. في الشعر الشعبي : مائة عام من تاريخ تونس**. تونس، ١٩٧٨.

(٨) الدقي (نورالدين)، **حركة الشباب التونسي**. تونس ، ١٩٩٩.ص ١٠. انظر مثلا مقال علي بوشوشة الوارد بجريدة **الحاضرة** (٢٠-١١-١٨٩٤) بعنوان "مطالبنا".

(٩) لقد عرب الأستاذ نورالدين الدقي هذه المقالات وهي واردة في كتابه المذكور ، **حركة** ...ن.م (ص ص ٥٣-٩٦.)

(١٠) (ن.م ص ٦٠) Le Tunisien 24-09-1908

(١١) انظر مقالي الثعالبي الواردين بجريدة **الاتحاد الإسلامي** (١٩-١٠-١٩١١ / ٢٣-١٠-١٩١١).

(١٢) يمكن العودة إلى مقالات علي باش حامبة الواردة في جريدة (Le Tunisien 13-11-1911 et 16-11-1911)

(١٣) **تونس الشهيدة**. دار الغرب الإسلامي، ط١ ، ١٩٨٤(الفصل الأول ص ١٧).

(١٤) لقد انتقد علي بوشوشة هذا الهيكل منذ بعثه في مقال وارد بجريدة الحاضرة (٨-١٢-١٨٩٨). وعن دور المجلس الكبير يمكن الرجوع إلى جلاب (الهادي) ، هياكل التمثيل الرسمية في عهد الحماية. **روافد** عدد ٤ ، ١٩٩٨، ص 00

(١٥) الشابي (لطفي)، **الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية ١٨٩٤-١٩٥٦**. مركز النشر الجامعي، تونس.٢٠١٠ ،ج١، ص٢١٢-٢١٣.

(١٦) الحداد (الطاهر)، **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**. تونس، ١٩٧٦.ص ٢٩-٣١.

(١٧) انظر مقاله الصادر بجريدة .L'Etendard Tunisien 11-01-1929

(١٨) البؤس الكبير للقضاء التونسي. (L'Action Tunisienne 25-11-1932.

(١٩) La Voix du Tunisien (23-02-1931)

(٢٠) **العمل** ٥-٦-١٩٣٤.

(21) L'Action Tunisienne 23-12-1936.

(٢٢) **النهضة** ٢٨-١٢-١٩٣٦.

(٢٣) **لسان الشعب** ٢٨-١٢-١٩٣٦

(٢٤) من أبرز رجال الأعمال والسياسة زمن الحماية، ترأس الحجرة التجارية الأهلية للشمال بين ١٩٢٠-١٩٤٨ كما ترأس بنك " التعاضد المالي" الذي تأسس سنة ١٩٢٢. دخل المجلس الكبير وترأس القسم التونسي- به، ثم بعث سنة ١٩٣٨ "الجامعة العامة للنقابات التجارية والصناعية التونسية"، كما أنشأ الشركة التونسية للغزل والنسيج. كلفه المنصف باي برئاسة الحكومة سنة ١٩٤٢ ثم أعاد تكليفه الأمين باي برئاسة الحكومة التفاوضية سنة ١٩٥٠. ومع تأزم الوضع سنة ١٩٥٢ أبعد إلى قبلي رفقة أعضاء حكومته حيث قضى- ثلاثة أشهر في المنفى.

(٢٥) **النهضة** ٨ ماي ١٩٣٧.

(٢٦) تولى شؤون الإقامة العامة بين أفريل ١٩٣٦ وأكتوبر ١٩٣٨

(٢٧) جماعي، **موجز تاريخ الحركة الوطنية (١٨٨١-١٩٥٦)**، تونس ٢٠٠٨ . ص ١١٧.

(٢٨) **أفريقيا الفتاة** ١٨-٠١-١٩٤٣.

(٢٩) جماعي، **موجز**...ن.م

(٣٠) انظر من بين مقالات حشاد الواردة في جريدة "**صوت العمل**" بتاريخ ٣١-٠٥-١٩٤٧ / ١٣-١٠-١٩٤٧ /٢-١١-١٩٤٧.

(٣١) **النهضة** ١٣ ماي ١٩٤٧ ذكرها، الدقي (نورالدين)، **تونس من الإيالة إلى الجمهورية ١٨١٤-٢٠١٤**. تونس، ٢٠١٦. ص ١٧٥.

(٣٢) ثامر (الحبيب)، **هذه تونس** .١٩٤٨.

(٣٣) البلهوان (علي)، **نحن أمة**. ١٩٤٩ ص٣١-٣٣ وص٣٥-٣٦.

(34) Bourguiba (H), Le problème franco-tunisien est un problème de souveraineté, in, **Les Temps Modernes**. Mars, 1952.

(٣٥) انظر ما كتبه علي البلهوان في هذا الظرف مبينا بأسلوب عميق أن فرنسا وإن اعتدت على السيادة التونسية داخليا وخارجيا، فإنها لم تقدر على محو الشخصية الدولية لتونس. (**تونس الثائرة**، القاهرة ١٩٥٤).

(٣٦) يمكن العودة إلى عناوين الاتهامات التي ألصقت بالعناصر المشاركة في المحاولة الانقلابية (ديسمبر١٩٦٢). انظر في ذلك، بوقره (عبد الجليل)، مقاربة تاريخية حول المحاولة الانقلابية لسنة ١٩٦٢ وتداعياتها. **المجلة التاريخية المغاربية**، عدد ١٠٢-١٠٣، ٢٠٠١